العرب
الثلاثاء 2020/03/03
السنة 42 العدد 11635

نعوش الجنود الأتراك القادمة من سوريا وليبيا تحرج أردوغان

أنقرة – بدأت توابيت الجنود الأتراك الذين لقوا حتفهم في سوريا وليبيا تزيد الضغط على الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وتحرجه داخل تركيا وفي الخارج. وتظهره بمظهر الزعيم الذي يريق دماء الجنود الأتراك في حروب عبثية.

في الأيام والأسابيع القليلة الماضية، قُتل العشرات من الجنود الأتراك في معركة إدلب بشمال غرب سوريا، وفي طرابلس بليبيا، ما أربك أردوغان أمام الشعب التركي الذي كان يعده بأنّه سيحقّق له السلام والأمان، ولن يهدر دماء أبنائه، وهو وعد لم يستطع الوفاء به.

ويقول معارضون أتراك إن أردوغان يسترخص دماء الجنود الأتراك الذين يلقي بهم في جبهات القتال في إدلب وطرابلس، ويستهين بأرواحهم، كما يستخفّ بجراح ذويهم، في سبيل تطبيق أجنداته المتمثلة بالهروب إلى الأمام، ومحاولة التغطية والتعتيم على الأزمات الاقتصادية والسياسية التي ترزح تركيا تحت أعبائها.

> أردوغان يغوص في رمال الحرب المتحرّكة في كلّ من سوريا وليبيا، ولا يمتلك أيّ تصوّر للخروج من الأزمات التي ألقى بتركيا فيها

وتشدد المعارضة على أن الأمن القومي ذريعة أردوغان الدائمة لتوجيه أنظار المواطنين الأتراك إلى خارج الحدود، والادّعاء بأنّ الأعداء يتربّصون بتركيا، وعلى الجيش التركي المبادرة لحماية الأمن القومي والحفاظ على أمن البلاد وسلامته ضدّ أيّ تهديدات خارجية، ويعمل من خلال إشهار هذه الذريعة التي يعتبرها ورقته الرابحة، تجميع الأتراك من حوله، بعد ترويعهم من المخاطر التي تتهدّدهم من الخارج.

وبهذا المنطق، تبدو حالة الحرب الحالة الأقرب لسلوكيات أردوغان وممارساته وسياساته، حيث يُبقي الأتراك متأهبين لأي صدمة، سواء اقتصادية أو سياسية، ويُبقي الجيش التركي في حالة تأهّب، في انتظار ما سيورّطه به أكثر كلّ مرّة، متجاهلا ما يوصف به من سلوك الاستهتار بأرواح الجنود وسلامتهم، ناهيك عن استخفافه بالمآسي التي تخلفها الأزمات الاقتصادية وانهيارات الليرة المتسارعة على حياة المواطنين.

"لا صوت يعلو فوق صوت المعركة".. هو الشعار الذي يرفعه أردوغان في وجوه معارضيه الذين يحاولون كشف مخطّطاته وفضح مزاعمه بحماية الأمن القومي التركي، وهو سلاح أردوغان الذي يشهره لإسكاتهم، وإظهارهم على أنّهم يتآمرون مع الأعداء بطريقة غير مباشرة، عبر مطالباتهم بالانكفاء على الداخل التركي، والانسحاب من الجبهات التي تشكّل حائط صدّ للمشاريع "الإرهابية" التي يزعم أنّها تستهدف بلاده.

دفعت الخسائر الكبرى التي تكبّدتها القوّات التركية في إدلب، حيث قتل أكثر من 33 جنديا في يوم واحد، الأسبوع الماضي، الشارع التركيّ إلى التعبير عن رفضه لسياسات أردوغان الذي يغوص في رمال الحرب المتحرّكة في كلّ من سوريا وليبيا، ولا يمتلك أيّ تصوّر للخروج من هذه الأزمات التي ألقى بتركيا فيها.

حرص أردوغان على الإشارة إلى أنّه يستخدم المرتزقة السوريين لتنفيذ أجنداته في ليبيا، والقتال إلى جانب الميليشيات التي يدعمها في طرابلس، لكنّ ذلك الزعم يتناقض مع الواقع، حيث تتكبّد القوّات التركية هناك خسائر فادحة في المعدات والطائرات والجنود.

وفي تعليق على ذلك، سخر أحد المحللين من زعم أردوغان أنّه أرسل ثلاثين جنديا تركيا فقط إلى ليبيا كخبراء ومستشارين، وأشار إلى أنّه قتل حتّى الآن أكثر من 32 جنديا، فكيف يتحايل على الشعب التركي، ويقوم بتضليله بمعلومات غير دقيقة.

ويلفت معارضون أتراك إلى أنّ أردوغان يحاول التغطية على تعاونه مع الجماعات الإرهابية في إدلب وطرابلس، ويعمل على حمايتها وتزويدها بأحدث الأسلحة والمعدّات، متجاهلا الدعوات الدولية لإيقاف دعم هذه الجماعات المتشددة التي تساهم بنشر الإرهاب.

ويدخل أردوغان القوات التركية ضمن المجموعات المتشددة، ممارسا نوعا من التقية من جهة، والتغطية على تلك الميليشيات وحمايتها من جهة أخرى، وهذا ما أكدت عليه وزارة الدفاع الروسية التي ذكرت أن الجنود الأتراك قتلوا على أيدي القوات الحكومية السورية، عندما كانوا يساعدون مسلحين "إرهابيين" في إدلب.

وأضافت أن "الجنود الأتراك الذين كانوا ضمن التشكيلات القتالية للوحدات الإرهابية تعرضوا لنيران القوات السورية قرب بلدة مأهولة في 27 فبراير".

وتلقي المواجهات بين القوات التركية والسورية بثقلها على التعاون الوثيق الذي تطور في السنوات الماضية بين أنقرة وموسكو في عدة مجالات مثل الملف السوري والدفاع والطاقة، ما يحرم تركيا من الدعم الروسي الذي كانت تتسلّح به في مفاوضاتها مع الغرب، سواء في مسألة التسلّح أو الضغط على الناتو أو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وبعدما منيت القوات التركية بخسائر فادحة، يحذّر معارضون أتراك أردوغان من مغبّة التمادي في سياساته، ومن خطورة استهتاره بدماء الجنود الأتراك التي تراق في إدلب وطرابلس، ويؤكّدون أنّ التوابيت قد تشعل تمرّدا يتصاعد ويتّسع في الداخل التركي الذي يغلي، ولا يخفي نقمته وغضبه من هذا الكمّ الكبير من القتلى في صفوف قوّاته المسلّحة.

الاستهتار بدماء الجنود الأتراك يكلف أردوغان غاليا

احتفالات على طريقة طالبان باتفاق السلام

واشنطن تكرر تجربة الحرب ضد السوفييت: التحالف مع المتطرفين لمواجهة الصينيين

تخفيف الضغوط في جبهتي أفغانستان والعراق استعدادا للحرب الأكبر

مع تحول تركيز الولايات المتحدة الاستراتيجي من مكافحة الإرهاب إلى التنافس مع الصين وروسيا، تتغير طبيعة الانخراط الأميركي على الساحة العالمية مرة أخرى. في هذا السياق يمكن قراءة ما بين سطور الاتفاق الموقع بين الأميركيين وحركة طالبان، والذي يؤشر إلى دخول المنطقة إلى مرحلة جديدة عنوانها حرب أميركية محتملة مع الصين.

بكين – بتوقيع الاتفاق مع حركة طالبان، يكون الرئيس الأميركي دونالد ترامب أنجز وعدا آخر من وعوده الانتخابية، وهو يتطلع لولاية رئاسية مقبلة ثانية بعد أشهر، وتكون الولايات المتحدة قد فتحت صفحة جديدة كخطوة أولى نحو الهدف الأوسع المتمثل في الاستعداد لحرب مستقبلية محتملة مع الصين.

دخل ترامب مكتبه في يناير 2017 دون أي رغبة في استمرار المأزق الأفغاني. تم إقناعه، مع ذلك، في أغسطس 2017 بإضافة عدة آلاف من الجنود كجزء من إستراتيجية جديدة للمنطقة. وشملت الإستراتيجية تعيين زلماي خليل زاد، السفير الأميركي السابق في كابول، لقيادة المفاوضات مع طالبان التي أسفرت في النهاية عن صفقة، حولت طالبان إلى "حليف محتمل".

خلال المفاوضات بين طالبان والأميركيين تردد صدى سؤال: هل يمكن أن تحاور واشنطن من وصفتهم بـ"المتطرّفين"، وتورطت عسكريا لإنهاء سلطتهم؟ ليأتي الرد الأميركي، بعد حوالي 19 عاما من المواجهة المسلحة، بالإيجاب. "تصالحت" الولايات المتحدة مع طالبان، واتفقت معها، حين تقاطعت مصالحها مع مصالح الحركة المتشددة، التي تنسب تقارير استخباراتية نشأتها إلى تعاون بين المخابرات الباكستانية ونظيرتها الأميركية إبان الحرب الأفغانية السوفييتية.

بعد التغييرات الطارئة على أفغانستان بعد خروج السوفييت، احتاج الأميركيون لطالبان لضرب الأصولية الأفغانية بأصولية أشد منها. ورغبت واشنطن في تشديد الحصار على النفوذ الإيراني ومنعه من التوغل تجاه الشرق وبخاصة في جمهوريات آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين. لذلك تمنع الولايات المتحدة تقدم طالبان إلا بعد أن أظهرت الأخيرة تمرّدا يهدد مصالحها.

وفي أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، أطلقت الولايات المتحدة عملية "الحرية الدائمة" للإطاحة بسلطة حركة طالبان، والقبض على قادتها وقادة تنظيم القاعدة، وتفكيك جميع القواعد والشبكات الإرهابية الجهادية في المنطقة. وبعد أن أعلنت الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) انتهاء مهمتهما القتالية رسميا سنة 2014، بقيت القوتان هناك لشن ضربات ضد داعش وطالبان وتدريب وبناء الجيش الأفغاني.

سلام الضرورة

رغم التحذيرات من أنه لا يمكن الوثوق بحركة طالبان عند التحدث عن السلام، لأنه من المرجح أن تكرر ما فعلته بعد محادثات السلام السابقة. فعندما انسحب الاتحاد السوفييتي من البلاد في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، لم تحافظ الجماعة على جانبها من اتفاق السلام، إلا أن صقور البنتاغون يرون أن الظرف يقتضي تلك المصافحة التي تمت على مرأى ومسمع من العالم بين ممثلي الولايات المتحدة وحركة طالبان، حتى لو كان الأمر مجرد خطة لتتمكن الولايات المتحدة من الخروج من أفغانستان، واستراحة محارب من طالبان مع توسع الخارطة الجهادية في المنطقة وتجربة تهديد داعش لنفوذ الحركة في المنطقة.

تعتبر استراتيجية الأمن القومي الأميركية أن هناك حاجة لإذكاء الفوضى في تلك المنطقة ذات الحدود الإستراتيجية مع دول تسعى الولايات المتحدة إلى تحجيمها، وتتصدر الصين هذه الدول، فيما لا تستثني الخطة إيران أيضا. لذلك، وبينما يرى منتقدون في اتفاق السلام بين طالبان وواشنطن استسلاما أميركيا، يرى فيه مؤيدوه انتقالا من مرحلة إلى أخرى تحتاج فيها السياسة الأميركية إلى سيناريو "الفوضى الخلاقة" في أفغانستان. ويمكن لهذا الاتفاق/الهدنة أن يتحول إلى حبر على ورق عندما تتغير المعطيات والحرب على الإرهاب ستبقى دائما الحجة الأقوى لعودة التدخل العسكري عند الضرورة.

يؤيد وزير الدفاع الأميركي، مارك إسبير، هذا التوجه، وهو يرى أن الصين على وجه الخصوص تشكل تهديدا متزايدا للهيمنة الأميركية على الساحة العالمية. ويتطلع إلى أن يسبق الصين وروسيا بخطوة في ساحات القتال في المستقبل، بما في ذلك في مجال الفضاء وفي الجيل التالي من الأسلحة الإستراتيجية مثل الصواريخ فوق الصوتية والأسلحة النووية المتقدمة.

ومن أجل التحضير لتحدي الصين، يريد إسبير أن يبذل مجهودا أقل في أفغانستان والعراق وأماكن أخرى. فهو لا يريد نقل القوات مباشرة إلى آسيا من أي مكان آخر في العالم، ويريد كذلك أن يقلل الالتزامات في المناطق ذات الأولوية الدنيا حتى يتسنى لمزيد من الوحدات العسكرية أن تتدرب معا في الولايات المتحدة على المهارات المتعلقة بالحرب التقليدية.

وكانت لدى السلف في البنتاغون آمال مماثلة، لكنهم تورطوا أكثر في أزمات الشرق الأوسط. وفي العام الماضي وحده، أرسلت الولايات المتحدة 20 ألف جندي إضافي إلى الشرق الأوسط، ويرجع ذلك أساسا إلى المخاوف بشأن إيران.

> وزير الدفاع مارك إسبير يعتبر اتفاق السلام مع طالبان خطوة نحو الهدف الأوسع: الحرب مع الصين

وفي سياق تحليل كيف سيؤثر هذا الانسحاب على الحرب الأميركية ضد الصين، يقول المحلل السياسي الباكستاني، توم حسين، الصين لا تملك خططا لملء الفراغ السياسي في الجهة الجنوبية الغربية التي سيتم إخلاؤها بعد مغادرة القوات الأميركية، الأمر الذي قد يتسبب في فوضى تؤثر على خطط طريق الحرير.

كما يذهب إلى حد الحديث عن فوضى يمكن أن تسببها نزعة التشدد التي قد تطفو على المنطقة وتأثيرات ذلك على مسلحي الأويغور. ورغم ما تحمله الإستراتيجية الأميركية ضد الصين من منطق، يشكك ستيفن بيدل، محلل السياسة وأستاذ الشؤون الدولية والعامة بجامعة كولومبيا، في أن البنتاغون سيكون قادرا على تنفيذ خطة الانسحاب والتحول الكامل عن أفغانستان وغيرها من المناطق الساخنة مثل العراق، مذكرا أن إدارة أوباما جربت نفس الشيء –أيضا مع وضع صعود الصين في الاعتبار– في الفترة بين 2011 و2014. وقال بيدل "المشكلة كانت أن تنظيم داعش ظهر على الساحة، في العراق وسوريا، وها هو عائد إلى التركيز على الشرق الأوسط والحروب الصغيرة".

جدول دقيق

لم يضع البنتاغون علنا جدولا زمنيا دقيقا لتخفيض عدد القوات في أفغانستان، لكن إسبير قال إن اتفاق السلام الذي تم توقيعه، السبت، في الدوحة يؤدي إلى بدء سحب من إجمالي ما يقرب من 13 ألفا إلى حوالي 8600، على غرار العدد الذي ورثه ترامب عندما دخل البيت الأبيض قبل ثلاث سنوات. لن يحدث التخفيض على الفور؛ سيتم تنفيذه على مدى عدة أشهر ويمكن أن يتباطأ أو يتوقف أو حتى ينعكس إذا ساءت عملية السلام.

ويثير انسحاب الولايات المتحدة، رغم أنه مشروط بامتثال طالبان للاتفاق، أسئلة ليست فقط حول استقرار البلاد ولكن أيضا عن احتمالات الاستمرار في مكافحة المتطرفين من غير طالبان مثل تنظيم القاعدة وداعش التابع له في أفغانستان.

ويضغط البعض في الكونغرس، بمن فيهم الجمهوري ليز تشيني من وايومنغ، على مسؤولي البنتاغون للتأكد من أنهم لن يتعاونوا أو يتعاونوا مع طالبان كشريك في مكافحة الإرهاب.

وقال تشيني إنه سيكون من "الجنون" أن يثق في طالبان التي كانت تدير أفغانستان وتؤوي القاعدة عندما غزت القوات الأميركية في أكتوبر 2001. وكجزء من الصفقة التي تم التفاوض عليها مع واشنطن، وعدت طالبان بعدم السماح لتنظيم القاعدة باستخدام البلاد كقاعدة انطلاق لمهاجمة الولايات المتحدة أو حلفائها.

وإذا نجحت عملية السلام وانتهت الولايات المتحدة بالانسحاب بالكامل، فقد تختار أن تكون قوة مكافحة للإرهاب "عن بعد". وفي هذه الحالة، ستتمركز قوات العمليات الخاصة الأميركية في دولة أو أكثر من الدول المجاورة مثل أوزبكستان ومن ثم تتسلل إلى أفغانستان وتخرج منها عند الضرورة لمراقبة أو مهاجمة مقاتلي القاعدة أو تنظيم داعش.